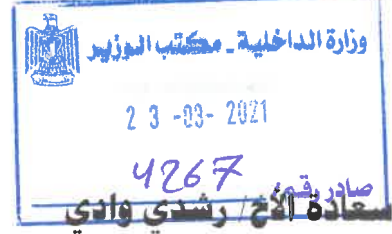




التاريخ: الإثنين، شعبان ١٤٤٢، ٠٩  
٢٢ مارس ٢٠٢١ م



حفظه الله،،

”أبر العبد“

وكيل وزارة الاقتصاد الوطني،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

الموضوع/

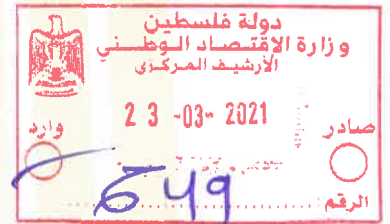
بشأن واقع المنتج المحلي في قطاع غزة

لهم نهدىكم جُمل تحياتنا، ونتمنى لكم موفور الصحة والعافية.  
لهم بالإشارة إلى الموضوع أعلاه، وبناءً على معطيات الواقع الاقتصادي، نرفق لسيادتكم تقرير جهاز الأمن الداخلي، حيث يُسلط الضوء على واقع المنتجات المحلية في قطاع غزة، وأهم المقترحات والتوصيات لحمايته وتعزيزه.  
لهم لطفاً، التكرم بالعلم والاطلاع.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام،،



وكيل وزارة الداخلية والأمن الوطني



مرفق/

• التقرير



الأحد

2021/3/21 م

الأخ اللواء/ توفيق أبو نعيم "أبو عبد الله" حفظكم الله،  
وكيل وزارة الداخلية والأمن الوطني  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

### الموضوع: واقع المنتج المحلي في قطاع غزة

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه، وبناءً على معطيات الواقع الاقتصادي نرفق لسيادتكم طيه تقرير يسلط الضوء على واقع المنتجات المحلية في قطاع غزة، وأهم المقترحات والتوصيات لحمايته وتعزيزه.

لطفاً للعلم والإطلاع.

ونفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

مدير عام جهاز الأمن الداخلي



دولة فلسطين  
الوزير  
مدير عام

الأمن الداخلي - مكتب المدير العام

صادر 21-03-2021 وازد

رقم: 1566

## مساعد المدير العام لشؤون المعلومات

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

## الموضوع // واقع المنتج المحلي "تقييم وتوصيات"

بالإشارة الى الموضوع أعلاه،، ومن خلال الاطلاع على تقارير القطاعات الصناعية المختلفة خرجنا بالتقرير التالي بالخصوص:

## ❖ تمهيد:

- مما لا شك فيه ان الصناعات الغذائية تشكل جزءاً كبيراً من النشاط الاقتصادي في قطاع غزة، كما أنها ترتبط بشكل وثيق في النشاط الزراعي المحلي كونه المورد لمدخلات عمليات التصنيع الغذائي، إلا ان هذا القطاع يعاني منذ بداية الحصار على القطاع والذي راكم العبء على مكونات النشاط الصناعي، وأثر في تشغيل الطاقة الإنتاجية، وأعداد العمال وكل هذه النتائج كانت بسبب انخفاض الطلب العام الناجم عن خفض حجم الدورة المالية في القطاع بسبب ضعف مدخولات الدورة المالية المحلية.
- تعتبر صناعات الأثاث والملابس في الدرجة الثانية بعد الصناعات الغذائية مع كونها كانت نشطة وتشكل سوق قوي في قطاع غزة خلال فترة ما قبل السلطة وبداية عهدها وكان معظم شكل الشركات العاملة في قطاع الأثاث صغيرة او متوسطة الحجم و تتمثل بالعمل العائلي، ولقد تطورت الصناعة مع مرور الوقت بحيث أصبح عدد العاملين فيها يزداد مما وفر فرص جديدة للعمل، كما تتصف هذه الصناعات في القطاع بوجودها وأسعارها المنخفضة أمام المستورد لانخفاض تكلفة الأيدي العاملة بغزة وهذا ما دعمها في بدايتها، وأخيراً تأتي الصناعات الورقية في نهاية القائمة وذلك لسبب وجيه أساسي ألا وهو استهلاك المواطن من انتاج هذا القطاع منخفض عن غيره من القطاعات الاستهلاكية الأساسية الاخرى.

## 📌 قطاعات الإنتاج المحلية: أهم قطاعات الإنتاج في قطاع غزة:

قطاعات الإنتاج المحلي	الصناعات الغذائية	صناعات الأثاث	صناعات الملابس	الصناعات الورقية
عدد المصانع	65	800	75	64
عدد العاملين	756	8000-7000	2750	1000

## ❖ أولاً: قطاع الصناعات الغذائية " حجم الإنتاج، حجم استهلاك محلي، حجم التصدير ":

يشكل الإنتاج في قطاع الصناعات الغذائية في قطاع غزة أهم الصناعات إلا أنه كان يعمل ب 22% من طاقته الإنتاجية خلال الأعوام ما بين 2013-2015 وقد انخفضت خلال عام 2020 إلى نسبة 9% وبكمية انتاج 853 طن "الطاقة الإنتاجية الحالية"، وبقدرة كلية يومية 8755 طن، كما أن الصناعات الغذائية ترفد السوق المحلية بما يزيد على 120 سلعة ومنتجاً غذائياً، كذلك فإن حجم الاستهلاك المحلي للعائلة الفلسطينية نحو 36% من ميزانيتها على الصناعات الغذائية، فيما تشكل الصناعات الغذائية ما يقارب من 30% من إجمالي صادرات القطاع، كما يعتبر من أكبر القطاعات استثماراً من حيث رأس المال الذي بلغ نحو 800 مليون دولار.

## ❖ أهم مشكلات الصناعات الغذائية في قطاع غزة:

إن من أهم مشكلات الصناعات الغذائية في قطاع غزة هي ثقافة الاستهلاك لدى المواطن والتي تحتاج إلى توجيه ورفع من الوعي وروح المسؤولية الفردية فيما تعزز هذه المشكلة بعدة عقبات تحد من قدرة المنتج المحلي على الإقناع وقدرة الجهات الرسمية على غرس وتعزيز ثقافة الاستهلاك للمنتج المحلي هي كالتالي:

- أولاً: السلعة المستوردة مقابل زيادة الشروط على الإنتاج المحلي.

● **ثانياً:** حاجة المنتجين المحليين لمبالغ مالية كبيرة في ظل صعوبة الحصول على تمويل بنكي سواء على شكل قروض أو تسهيلات ائتمانية أخرى.

● **ثالثاً:** إغلاق منافذ التصدير الخاصة بالقطاع.

● **رابعاً:** تقادم المكن وأعطال خطوط الإنتاج المستمرة التي تحتاج لمعدات يمنعها الإحتلال.

كما أن هناك عدداً من المعوقات التي تواجه هذا القطاع تلخص في البضائع المستوردة، مشكلة الكهرباء، غياب دور مؤسسة المواصفات والمقاييس في قطاع غزة، بيع بعض المصانع منتجاتها بتكلفة انتاجها.

#### ❖ **فوائد تطوير الصناعات الغذائية في قطاع غزة:**

- تحسين دورة المال الداخلية المحلية والاستفادة من ياردها ومصروفاتها محلياً، واستفادة الجهات الحكومية من صادرات القطاع.
- المساهمة في تطوير القطاع الزراعي وتعزيز نشاطه وتوسعه، وسهولة توفير المنتجات في الوقت المناسب وإيجاد مخزون كافٍ خلال فترات الحروب والازمات.
- تشغيل أيدي عاملة وتخفيض حجم البطالة نسبياً، إضافة لتخفيض أسعار السلع الأساسية للمستهلك النهائي.

#### ❖ **تقييم عام لنشاط قطاع الصناعات الغذائية:**

يمتاز قطاع الصناعات الغذائية الفلسطينية بالحيوية والقابلية للتطور، وذلك لعدد من الأسباب أهمها أن حجم الاستهلاك المحلي للعائلة الفلسطينية نحو 36% من ميزانيتها على الصناعات الغذائية، ما يتيح لهذه الصناعات فرصة النمو والتطور في ظل هذا الحجم الكبير للطلب المحلي، كذلك فإن أهمية هذه الصناعات تزداد نتيجة ارتباطها الشديد بكثير من الأنشطة الاقتصادية الأخرى خصوصاً قطاع الزراعة، حيث يمكن للصناعات الغذائية أن تسهم في تحفيز هذا القطاع، الأمر الذي يزيد من القيمة المضافة للزراعة وتنوع المحاصيل الزراعية، وبالتالي زيادة دخل المزارعين، كذلك لكونها صناعة تحويلية تعتمد في الأساس على موارد يتوفر جزء كبير منها من منتجات القطاع الزراعي وهذه نقطة مهمة في تطوير القطاعين معاً الزراعي والصناعي الخاص بالأغذية.

كما أن أهميته تنبع من كونه أحد أهم أجزاء الأمن الاقتصادي للأفراد خاصة وللدولة عامة لأن الاستهلاك الفلسطيني على منتجات هذا القطاع تعتبر مرتفعة نسبياً في مقارنتها مع غيرها من المنتجات الأخرى أو الكماليات، لذا فالاهتمام به هو اهتمام بعمق مفهوم الأمن الاقتصادي والأمن الغذائي، وهو الجانب الذي طالما عانى منه المواطنون وتعاظم التحدي الاقتصادي فيه **أمام من يدير قطاع غزة.**

#### ❖ **التوصيات:**

##### **للجنة متابعة العمل الحكومي:**

- ✓ تشجيع الزراعة للأصناف المستعملة في الصناعة الغذائية.
- ✓ تقييد استيراد المنتجات التي لها بديل وطني لتشجيع وتطوير الصناعة وتشغيل أيدي عاملة جديدة، إضافة للرقابة المسنولة على المنتجات المستوردة وتطبيق التعليمات الفنية الإلزامية.
- ✓ الضغط لفتح باب التسويق للصفة الغربية، لزيادة الطاقة الإنتاجية للمصانع، توجيه المؤسسات الدولية والخيرية باعتماد المنتجات المحلية ضمن قوائمها.

#### ❖ **ثانياً: قطاع صناعة الأثاث "حجم الإنتاج، حجم الاستهلاك المحلي، حجم التصدير":**

تعتبر صناعة الأثاث في قطاع غزة قديمة، وقد تطورت من حيث شكلها ومضمون انتاجها وبدأت تأخذ شكل تخصصي مما زاد من أهميتها وجعل منها سوقاً نشطاً بالقطاع ومصدر توريد للمستهلكين خارج القطاع فلا يكاد يمر يوم عمل على معابر القطاع دون تصدير شاحنات من الأثاث والمبيليا، وما يميز هذه الصناعة هو الخبرة التي يمتلكها العاملين فيها والتي اكتسبوها مع مرور الأعوام وتغير أشكال الطلب والاستهلاك.

كما ان هذا القطاع يتميز بانخفاض أسعاره مقارنة بالصفة الغربية والتي يرتفع ثمن نفس المنتج بذات المواصفات بضعف الثمن المتوفر في قطاع غزة، وبشكل هذا القطاع نسبة 2% من ميزانية الأسرة الفلسطينية في قطاع غزة، و4% من صادرات القطاع الشهرية، فيما يشغل ما يقارب من 7000 عامل، ولديه قدرة على انتاج 345000 قطعة سنوياً بفائض معد لتصدير 188000 قطعة.

#### ❖ أهم مشكلات صناعة الأثاث في قطاع غزة:

يواجه هذه القطاع عدداً من المشكلات والتي يمكن ترتيبها كالآتي:

- **أولاً:** ضعف الدورة المالية بالقطاع وتركيز المواطن على توفير المنتجات الاستهلاكية الاساسية وتقليص حجم انفاقه في هذا القطاع.
  - **ثانياً:** منع الإحتلال للمواد الخام وتذبذب استيرادها.
  - **ثالثاً:** عدم قدر المنتجين على تصدير فائض منتجاتهم بسبب اغلاقات المعابر وسياسات السلطة تجاه القطاع "منح تراخيص التصدير".
  - **رابعاً:** محدودية حركة السفر للمنتجين مما حرمهم من إيجاد أسواق جديدة لتصريف منتجات القطاع.
- فيما تتمثل المعوقات بمشكلة الكهرباء، صعوبة الحصول على تصاريح لتجار هذا القطاع، طول وصعوبة اجراءات الحصول على اذونات تصدير من رام الله، انخفاض الطلب على منتجات هذا القطاع كون جزء منها يعتبر من السلع الكمالية للمواطن بغزة.

#### ❖ فوائد تطوير صناعة الأثاث في قطاع غزة:

- .. مزيداً من خفض أثمان منتجات الأثاث والموبيليا مما يعزز فرص رفع حجم إنفاق الأسرة الفلسطينية في هذا القطاع.
- .. الاستفادة من الأيدي العاملة الماهرة في الإنتاج ومنافسة منتجاتها في الأسواق المجاورة.
- .. زيادة الإيراد المالي الحكومي من تصدير المنتج المحلي إضافة للعوائد المالية على الدورة المالية بشكل عام ما يتيح امكانية رفع قيمة اجور الايدي العاملة.

#### ❖ تقييم عام لنشاط قطاع صناعة الأثاث:

قطاع صناعة الأثاث والموبيليا يعتبر قطاع عريق وقديم ويتميز بجودة انتاجه ومهارة اليد العاملة فيه وحرفية التخصص، الا أنه اصيب بحالة من الركود كما باقي القطاع الصناعية والإنتاجية الاخرى في غزة من آثار الحصار والسياسات المالية والاقتصادية التي تمارسها السلطة والاحتلال ضد قطاع غزة منذ عام 2006، فيما تتركز نقاط قوة صناعة الأثاث في القطاع في جزئيتين وهما جودة الإنتاج، وامكانية التصدير ورغبة الأسواق المجاورة بمنتجات هذا القطاع.

#### ❖ التوصيات:

##### للجنة متابعة العمل الحكومي:

- ✓ تسهيل اجراءات ادخال المواد الخام الخاصة بنشاط القطاع، وزيادة الضرائب على السلع المستوردة التي تحمل نفس مواصفات المحلي.
- ✓ إيجاد صياغات مع الجانب الإسرائيلي تسهل عمليات التصدير لضفة والخارج.

#### ❖ ثالثاً: قطاع صناعة الملابس والنسيج "حجم الإنتاج، حجم الاستهلاك المحلي، حجم التصدير":

صناعة الملابس والنسيج لا تقل قدماً عن صناعة الاثاث كما انها شكلت قطاعاً نشطاً ورأس مالي كبير ويشغل عدداً كبيراً من الأيدي العاملة في القطاع، كما انها كانت تأخذ أغلب الإنتاج الخاص بالاحتلال والصفة الغربية مما زاد حجم نشاطه وعازم رأس المال العامل به الأمر الذي رفع من طاقته الإنتاجية فأصبح لديه القدرة على انتاج 6.3 مليون قطعة يستهلك منها محلياً نحو 3.5 مليون قطعة ويصدر منها نحو 2.8 مليون قطعة، ويشغل عدد 3050 عامل، تشكل الملابس 5%-8% من حجم مصروف الأسرة الفلسطينية وتشكل 14% من صادرات القطاع.

#### ❖ أهم مشكلات صناعة الملابس والنسيج في قطاع غزة:

- تتركز المعوقات في مشكلة الكهرباء، واغلاقات المعابر، وعدم استمرارية التصدير، إضافة لتقادم المكن والآلات لدى مصانع الملابس والنسيج، وارتفاع تكلفة انشاء مصنع.



■ انخفاض جودة المنتج المحلي في الوقت الحالي وتراجع مستوى الخبرة لليد العاملة يقابله رغبة المستهلك في شراء البضائع المستوردة على حساب المنتج المحلي.

#### ❖ فوائد تطوير صناعة الملابس والنسيج في قطاع غزة:

- تقليص حجم البطالة في القطاع.
- تخفيض أسعار الملابس في السوق المحلية.
- زيادة جودة المنتج المحلي وتحسين فرص المنافسة له إضافة للعوائد المالية على الخزينة الحكومية في القطاع من الصادرات.

#### ❖ تقييم عام لنشاط قطاع الملابس والنسيج:

قطاع الملابس والنسيج شهد فترة ذهبية من النشاط وتعاضم رأس المال العامل فيه خلال فترة الاحتلال ووجود السلطة، وقد حظي بثقة المستورد الخارجي "احتلال الضفة الغربية" مما ساعده على النمو والتطور وانعكس ذلك على حجم اليد العاملة فيه وتحسين المدخولات المالية لدورة الاقتصادية بالقطاع مما زاد من مستوى الرفاهية خلال تلك الفترة، كبنه كما باقي القطاعات الاقتصادية بغزة تضرر من آثار الحصار المفروض على القطاع مما أضعف الإنتاج ووجه اصحاب المصانع لبيع مصانعهم وتغير نوع نشاطهم التجاري. مصدر قوة النشاط الخبرة النسبية المتواجدة لدى اليد العاملة، وجود اسواق سابقة مجاورة كان يتم تصريف الصادرات القطاع بها.

#### ❖ التوصيات:

##### للجنة متابعة العمل الحكومي:

- ✓ الضغط من خلال الوسطاء لفك قيود الحركة التي يفرضها الاحتلال على تجار النسيج لإعادة نشاط التصدير لضفة.
- ✓ زيادة الضرائب على المنتج المستورد الذي يتوفر له بديل محلي.
- ✓ حث المنتجين المحليين على زيادة جودة منتجات الملابس والنسيج لمنافسة البضائع المستوردة.

#### ❖ رابعاً: قطاع الصناعات الورقية "حجم الإنتاج، حجم استهلاك محلي، حجم التصدير":

يبلغ عدد المصانع الورقية حالياً في قطاع غزة 64 منشأة من مطابع ورقية وشركات دعاية وإعلان، موزعة على مختلف محافظات القطاع، منها 7 مصانع فقط تصنع الورق الصحي، ويعمل بها 1000 عامل حسب بيانات اتحاد الصناعات الفلسطينية عام 2020م، يوجد ما يقارب 90 منشأة قائمة بقطاع غزة غير منتجة لدى اتحاد الصناعات الورقية، وتعمل كل تلك المصانع بطاقة انتاجية 15%، يتم انتاج 365 طن يومياً من الأوراق الصحية، في السابق كان يتم تصدير نصف الإنتاج حالياً لا يتم تصدير أي منتج من هذه الصناعة.

#### ❖ أهم مشكلات صناعة الملابس والنسيج في قطاع غزة:

- الوضع الاقتصادي السيء وضعف الدورة المالية، والعزوف عن تطوير خطوط الإنتاج بسبب الخسائر المتكررة.
- تلف المكن وعدم توفر أي قطع غيار للمكن.
- البضائع المستوردة والتي يميل المستهلك لشراؤها لرخص ثمنها مقارنة بالمحلي.
- أهم المعوقات مشكلة الكهرباء والتي تسببت بارتفاع تكلفة الإنتاج المحلي، ومنع التصدير الفائض من الإنتاج.

#### ❖ فوائد تطوير الصناعات الورقية في قطاع غزة:

- تقليص حجم البطالة، وزيادة صادرات القطاع كون نصف انتاج الأوراق المحلي كان يتم تصديره.

#### ❖ تقييم عام لنشاط الصناعات الورقية:

نشاط الصناعات الورقية في قطاع غزة لديه مشكلة أساسية وهي رخص اثمان البضائع المستوردة في ظل عدم القدرة على تخفيض تكلفة الإنتاج المحلي، كما ان التصدير متوقف منذ بداية الحصار عام 2006 الذي دمر قطاع الصناعات الورقية نتيجة عدم قدرة المصانع العاملة في هذا القطاع على تصدير منتجاتها إلى الضفة الغربية أو الأسواق الخارجية، وترتب على ذلك تحول المصانع الكبيرة إلى مصانع أصغر، وهروب بعضها للعمل في الأسواق الخارجية في وقت سابق، وتم تقليص العمل في باقي

المصانع البالغ عددها 7 مصانع في الوقت الحالي تختص فقط في صناعة ورق الكلينس وورق التواليت، يشغل عدداً كبيراً من الأيدي العاملة في أفضل حالات الطاقة الإنتاجية. مصادر قوة النشاط هو الاهتمام المحلي بتحسين أداء القطاع والحاجة المحلية للاستهلاك من أجل العودة بمكاسب على كل الناحي الاقتصادية.

❖ التوصيات:

#### لجنة متابعة العمل الحكومي:

- ✓ التوجه نحو تخفيض الضرائب على المنتجات الورقية "الخام" المستوردة فقط ولفترة زمنية محددة إلى حين استعادة المصانع نشاطها.
  - ✓ توفير عمال فنيين مهرة لصيانة المكن ومحاوله توفير قطع غيار وصيانة للآلات والمكن واعفائها من الضرائب لفترة محدودة.
  - ✓ ، بالإضافة لمسوقين لتسويق المنتجات المحلية في الأسواق.
  - ✓ محاولة إيجاد اختراق في قضية التصدير، والضغط على السلطة لمنح التصاريح.
- ملاحظة: كل ما سبق من توصيات وشرح لتعزيز ودعم المنتج المحلي مرتبط بالدورة المالية في القطاع والتنمية الاقتصاد المحلي وتحسن ظروفه.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

**إدارة التحليل والدراسات**